جامعة الأزهر

حولية كلية اللغة العربية

بنين بجرجا

شيئية المعدوم
عند المعتزلة
ومدى تأثرهم بالفكر اليونانى

الدكتور

طه عبد المعز عارف

مدرس العقيدة والفلسفة

فى كلية أصول الدين والدعوة بجامعة الأزهر بأسيوط

العدد الخامس عشر

للعام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

الجزء الخامس

المقدمة

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَهْدِيهِ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنُعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شرور أنفســـــنا ، ومن ســيئات أعمالنا ، مَن يَهْدِ الله فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أما بعد ،،،

فهذا بحث بعنوان : "**شيئية المعدوم عند المعتزلة ، ومدى تأثرهم بالفكر اليونانى** " .

وسبب إختارى لهذا الموضوع : هو أن بعض المفكرين والباحثين اتهم المعتزلة بسبب هذا الموضوع " شيئية المعدوم " بتهمة القول بقدم العالم ، وكان هذا مخالفاً لما هو معروف عن المعتزلة من أنهم يقولون بأن أخص وصف الألوهية هو القدم ، وأن العالم حادث ، وكذلك ذهب بعض الباحثين إلى أنهم تأثروا فى هذه المسألة بالفلسفة اليونانية ، فأردت أن أبيّن حقيقة ذلك من خلال كتب المعتزلة أنفسهم .

هذا وقد قســـــــمت هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .

المقدمة : ذكرت فيها سبب إختيارى لهذا الموضوع .

المبحث الأول : في المعدوم عند المعتزلة .

المبحث الثانى : في أدلة من قال من المعتزلة بشيئية المعدوم .

المبحث الثالث : فهو عن مدى تأثر المعتزلة بالفكر اليونانى فى هذه المسألة .

الخاتمة : فى أهم النتائج التى توصـــــلت إليها مــن خــلال البحــث والدراسة .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصــاً لوجهــه الكــريم ، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى ، ويجعلنا من عباده السعداء إنه على ما يشاء قدير .

طــــــه عبد المعز عارف محمــــــد

المدرس بقسم العقيدة والفلسفة

المبحث الأول

المعدوم عند المعتزلة

من المسائل التى أثارت جدلاً واسعاً بين المتكلمين ، وكانت أصلاً لفكرة الأعيان الثابتة فى العدم عند ابن عربى [١] مسألة : المعدوم الممكن ، هل هو شئ ؟ أم لا .

وإذا أردنا أن نتعرف على رأى المعتزلة فى هذه المسألة فنجد أنهم اختلفوا فيها على أقوال :

فذهب بعضهم كأبى الهذيل العلاف[٢]وهشام بن عمرو الفوطى[٣]

---

١ – ابن عربى : محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي، الحاتمي، المرسي، المعروف بابن عربي (محيى الدين) حكيم، صوفي، متكلم ، ولد في مرسية بالأندلس ، ورحل إلى مصر والحجاز واستقر بدمشق ، وتوفي بها في ٢٢ ربيع الآخر عام ٦٣٨ هـ ، من تصانيفه الكثيرة : الفتوحات المكية ، وفصوص الحكم . [انظر : الأعلام للزركلي : ٦/ ٢٨١ ، ط : دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر ٢٠٠٢ م ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة :١١/ ٤٠ ، ط: مكتبة المثنى ، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، بيروت] .

٢ – أبو الهذيل العلاف: محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبديّ ، أبو الهذيل العلاف ، من شيوخ البصريين فى الاعتزال ، توفى عام ٢٣٥ هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٧ / ١٣١ ، ومعجم المؤلفين : ١٢ / ٩٢] .

٣ – هشام بن عمرو الفوطى الشيباني من أهل البصرة ، عده القاضى عبد الجبار ، من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة ، وهو أحد تلاميذ أبى الهذيل العلاف ،

وأبى الحسين البصرى [١] وركن الدين الخوارزمى [٢] إلى أن : المعدوم يقابل الوجود ، فالمعدوم عندهم هو المنفى ، فالنفى يرادف العدم .

يقول مختار بن محمود العجالى المعتزلى الشهير بتقى الدين النجرانى ، والمتوفى فى القرن السابع الهجرى ، عند ذكره لرأى من قال بأن الوجود ليس بزائد على حقيقة الذات ، وأن لفظ النفى يستعمل مع لفظة العدم بالمترادف : " ... إلى هذا ذهب كثير من المشايخ

توفى عام ٢٤٦ هـ. [انظر: فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر = = المخالفين للقاضى عبد الجبار ، ضمن كتاب فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة لأبى القاسم البلخى ، والقاضى عبد الجبار ، والحاكم الجشمى، تحقيق / فؤاد سيد ، ص ٢٧١ ، ط : الدار التونسية للنشر ، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ، تحقيق / سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر ، ص ٦١ ، ط : دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٣٨٠هـ ١٩٦١م] .

١ – أبو الحسين البصرى: محمد بن علي بن الطيب البصري، المعتزلي(أبو الحسين) متكلم ، أصولي سكن بغداد ، ودرس بها إلى حين وفاته عام ٤٣٦ هـ ، من تصانيفه الكثيرة : المعتمد في أصول الفقه ، تصفح الأدلة في أصول الدين . [انظر : الأعلام للزركلي : ٦ / ٢٧٥ ، ومعجم المؤلفين : ١١ / ٢٠] .

٢ – ركن الدين محمود بن عبد الله بن الملاحمى الخوارزمى أحد شيوخ تقى الدين النجرانى الذى أشار اليه فى كتابه الكامل فى الاستقصاء . [انظر : الكامل فى الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء لمختار بن محمود العجالى الشهير بتقى الدين النجرانى تحقيق د / السيد محمد الشاهد ، ص ٥٩ ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م] .

كالشيخ أبى الهذيل ، وهشام الفوطى، وهشام البردعى [١] وأبى الحسين البصرى ، وشيخنا ركن الدين الخوارزمى ، ومن السنة القاضى أبو بكر الباقلانى [٢] وغيرهم " [٣].

فالمعدوم عند هؤلاء ليس بشئ ، بل نفى محض ، فالشئ عندهم يرادف الموجود .

ويقول – أيضاً – النجرانى فى توضيح رأى شيخيه أبى الحسين البصرى ، والخوارزمى : " (مسألة فى أن المعدوم هل هو ذات فى حال عدمه ، أم لا) قد ذكرنا فى إثبات الله موجوداً ، اختلاف العلماء فى المعدوم هل هو ذات ؟ والذى ذكره شيخنا أبو الحسين – رحمه الله – وشيخنا ركن الدين الخوارزمى أنه ليس بذات ، وأن وجود الشئ

---

١ – هشام البردعى : لم أعثر على ترجمـــــة له ، غير أنه وجد فى كتب التراجم : محمـــد بن عبد الله البردعي ، أبو بكر : فقـــــــــيه معـــــــــتزلي ، توفى نحو ٣٥٠ هـــ . [انظر : الأعلام : ٦ / ٢٢٤ ، ومعجم المؤلفين :ـــ ١٠ / ٢٠٢] .

٢ – الباقلانى : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري ، ثم البغدادي ، المعروف بالباقلاني (أبو بكر) متكلم على مذهب الاشعري ، ولد بالبصرة ، وسكن بغداد فتوفي فيها عام ٤٠٣ ه . [انظر : الأعلام للزركلي : ٦/ ١٧٦ ، ومعجم المؤلفين : ١٠ / ١٠٩ ، ١١٠] .

٣ – الكامل فى الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء ، ص ١٧٠ .

ليس بزائد على كونه ذاتاً ، وإذا تحقق كونه ذاتاً فهو حدوثه ، وإذا انتفى كونه ذاتاً هو عدمه " [١] .

أما رأى هشام بن عمرو الفوطى فقد ذكره أبو القاسم البلخى [٢] بقوله : يقول هشام بن عمرو الفوطى: " إن الأشياء قبل كونها معدومة ، والمعدوم ليس بشئ ، وما ليس بشئ فلن يحوز أن يعلم " [٣].

وذكره – أيضاً – أبو الحسين الخياط [٤] بقوله : " ... وإنما زعم أن الأشياء المحدثات لم تكن أشياء قبل إحداث الله لها " [١] .

---

١ – المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

٢ – أبو القاسم البلخى أو الكعبى : عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي ، من بني كعب ، البلخي الخراساني ، أبو القاسم : أحد أئمة المعتزلة ، كان رأس طائفة منهم تسمى " الكعبية " وهو من أهل بلخ ، وأقام ببغداد مدة طويلة ، =
= ثم عاد إلى بلخ ، وتوفي بها في شعبان عام ٣١٩ هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٤ / ٦٥ ، معجم المؤلفين : ٦ / ٣١] .

٣ – مقالات الإسلاميين لأبى القاسم البلخى ، باب ذكر المعتزلة ، ضمن كتاب فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة لأبى القاسم البلخى ، والقاضى عبد الجبار ، والحاكم الجشمى ، تحقيق / فؤاد سيد ، ص ٧٢ ، ط : الدار التونسية للنشر .

٤ – الخياط : عبد الرحيم بن محمد بن عثمان (أبو الحسين بن الخياط) من شيوخ المعتزلة ببغداد ، تنسب إليه فرقة منهم تدعي الخياطية ، وتوفي نحو سنة ٣٠٠هـ ، له من الكتب: الانتصار والرد على ابن الراوندي ، والاستدلال ، ونقض نعت الحكمة . [انظر: الأعلام للزركلي:٣ / ٣٤٧ ، ومعجم المؤلفين : ٥ / ٢١٣] .

وممن ذهب من المعتزلة – أيضاً – إلى أن المعدوم ليس بشئ : الزمخشرى [٢] وتقى الدين النجرانى، الذى رد على من تمسك بقوله تعالى: { إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ }[٣] على أن المعدوم شئ بقوله : " قلنا لهم التمسك بأمثال هذه النصوص غير مستقيم ؛ لأنها ليست بدلالة فى محل النزاع ؛ لأنكم لا تقولون فى المعدوم الذى تثبتونه ذاتاً أنه فى حال عدمه يكون محلاً للأعراض ، ولو قلتم بذلك كان ذلك قولاً بالعدم فى ذات سميتموه بالعدم؛ لأنه تعالى سمى بالشيئية ما كان ، فزلزله ، فالزلزلة لا بد فيها من أعراض نحو شدة الحركة ، وارتفاع

---

١ – الانتصار والرد على ابن الروندى الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم لأبى الحسين الخياط ، تحقيق د/ نيبرج ، ص ١٢٦ ، ط : مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة ، ط : الأولى ١٣٤٤هـ ١٩٢٥م .

٢ – الزمخشرى : محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث ، متكلم ، نحوي ، لغوي ، بياني ، أديب ، ناظم ، ناثر، ولد بزمخشر من قرى خوارزم في رجب ، وقدم بغداد ، ورحل إلى مكة فجاور بها ، وسمي جار الله ، وتوفي بجرجانية خوارزم ليلة عرفة بعد رجوعه من مكة عام ٥٣٨ هـ من تصانيفه الكثيرة : الكشاف عن حقائق التنزيل =

= وأساس البلاغة . [انظر : الأعلام للزركلي : ٧ / ١٧٨ ، ومعجم المؤلفين : ١٢/ ١٨٦ ، وانظر رأى الزمخشرى فى : الكشاف عن حقائق التنزيل لأبى القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزمخشري جار الله ، ط : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : الثالثة ١٤٠٧هـ] .

٣ – سورة الحج من الآية [١] .

الصوت العظيم ، وإن أمكن كونه بهذا الوصف فى حال العدم موصوفاً أمكن أن يكون سبباً للحال ، وإن لم يكن كان ذلك عبارة عن صيرورته شيئاً عندما يصير بهذا الوصف نحو ما إذا قلنا بأن نار جهنم تحرق ، أو نعيم الجنة طيب ، وهذا لا يقتضى كونه محرقاً وطيباً للحال ، بل إنما يقتضيه عندما يصير ناراً أو نعيماً ، وكذلك هاهنا ، وهذا طريق الجواب فى أمثلة ما يوردونه من هذا الجنس ، ثم هذا معارض مما هو أقوى منه فى الممسك [١] نحو قوله تعالى: { وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا}[٢]، وأمثال هذه النصوص" [٣].

فالمعدوم عند هؤلاء ليس بشئ لا ذات ولا عين ، بل نفى محض ، فهؤلاء امتنعوا عن إطلاق اسم الشيئية على المعدوم .

ومن المعتزلة من أطلق على المعدوم اسم الشيئية فقط كأبى القاسم الكعبى[٤] الذى قال عنه أبو رشيد النيسابورى المعتزلى [٥] : "

---

١ – هكذا فى الأصل .

٢ – سورة مريم من الآية [٩] .

٣ – الكامل فى الاستقصاء ، ص ٢١٦ .

٤ – هو نفسه أبو القاسم البلخى وقد سبق ترجمته .

٥ – أبو رشيد : سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري (أبو رشيد) .من تلاميذ القاضى عبد الجبار، كان فى أول أمره أشعرياً ، ثم أصبح تابعاً لعبد الجبار ، عده الجشمى من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، توفى بالرى. [انظر : الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون لأبى السعد الجشمى، ضمن كتاب فضل الأعتزال وطبقات المعتزلة ، تحقيق / فؤاد سيد ، ص ٣٨٢ ، ط : الدار التونسية للنشر ، ومعجم المؤلفين : ٤ / ٢٣٠ ، وتاريخ

وذهب شيخنا أبو القاسم إلى أن المعدوم لا يوصف بأنه جوهر، ولا بأنه عرض، وامتنع من أن يُجرى عليه اســـم غير قولنا : " شئ " وقولنا : " مقدور " و " معلوم " و " ومخبر عنه " [١] .

وقال عنه – أيضاً – ابن متويه المعتزلى [٢] فى التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض : " وقد ذهب الشيخ أبو القاسم إلى أنه لا يسمى جوهراً ، وعرضاً فى العدم ، ويقال فيه شئ ، ومعلوم ، ومقدور، ومخبر عنه ، حتى نصفه بأنه مثبت ، ولا نعنى به الوجود " [٣] .

الأدب العربى لكارل بروكلمان ، ترجمـــــــــــــة د / عبد الحلـــيم النجـــــــار : ٤ / ٣٥ ، ط : دار المعارف] .

١ – المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين لأبى رشيد النيسابورى المعتزلى سعيد بن محمد بن ســـــــــــــــعيد ، تحقيق د/ معن زيادة ، ود / رضـــــوان الســـــــيد ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، ط : معهد الانماء العربى ، ط : الأولى ١٩٧٩م .

٢ – ابن متويه : الحسن بن أحمد بن متوية ، صاحب كتاب التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، وتلميذ القاضى عبد الجبار صنف له كتب وشـــــــــــــروح ، = = عده الجشمى وابن المرتضى من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، توفى عام ٤٦٩هـــ . [انظر : الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون لأبى السعد الجشمى ضمن كتاب فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة، ص ٣٨٩، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص ١١٩] .

٣ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض للحسن بن متويه النجرانى المعتزلى ، تحقيق د/ سامى نصر لطف ، ود/ فيصل بدر عون ، ص ٧٦ ، ط : دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة .

ويفهم من ذلك أن أبا القاسم الكعبى يقصد بالشئ : المعلوم ؛ ولذلك يقول تقى الدين النجرانى : " والذى نقل عن الكعبى : أن المعدوم شئ ، فمن الجائز أن يكون مراده: أنه معلوم ، وهو غير كونه ذاتاً"(١).

أو يقصد : إن المعدوم الممكن هو شئ بمعنى ثابت ، متقرر فى الخارج منفكاً عن صفة الوجود ، فيكون المعدوم حسب قوله شيئاً قبل أن يتحقق فى الوجود على شريط أن يكون فى إمكانه أن يقبل الوجود ، وإلا فلن يكن شيئاً ، ولن يتحقق أبداً (٢)، فالمعدوم منفى العين ، خارج عن صفة الوجود .

وكذلك أورد الجوينى (٣) أن النصيبى (٤) وهو من معتزلة البصرة ذهب إلى أن المعدوم : " لا له صفة نفس ، ولا يوصف بكونه جوهراً ، ولا ينعت

---

١ – الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧١ .

٢ – انظر : شرح المواقف للشريف الجرجانى ، عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعسانى:ـــ٢ / ١٩٠ ، مطبعة السعادة بمصر، ط : الأولى ١٣٢٥هـــ١٩٠٧م ، وفلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام الأسبقين للدكتور/ ألبير نصرى نادر (الجزء الأول: التوحيد –الله –العالم)، ص ١٣٠ ، ط : دار نشر الثقافة بالاسكندرية.

٣ – الجوينى : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري ، الشافعي، الأشعري ، المعروف بإمام الحرمين (ضياء الدين، أبو المعالي) فقيه ، أصولي ، متكلم ، مفسر ، أديب . توفي بنيسابور في ٢٥ ربيع الآخر عام ٤٧٨هـــ ، من تصانيفه الكثيرة: الشامل في أصول الدين، والبرهان في أصول الفقه، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد.[انظر: الأعلام للزركلي :٤ /١٦٠، ومعجم المؤلفين : ٦ / ١٨٤].

٤ – النصيبى : أبو إسحاق النصيبى : عده الجشمى من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، وذكر أنه قرأ على الشيخ أبى عبد الله البصرى . [انظر : الطبقتان

بكونه عرضاً ، ولا يثبت له شئ من أوصاف الأجناس ، غير أنه يسمى شيئاً إطلاقاً ولغة ، وإن لم يكن فى الحقيقة عيناً وذاتاً " [١] وقد ذكر الجوينى أن " هذا أشكل أقاويلهم وأمثلها " [٢] .

فهذا الفريق من المعتزلة لا يعترف إلا بصفة واحدة للمعدوم وهى الشيئية .

أما جمهور المعتزلة وغالبيتهم فذهبوا إلى أن المعدومات الممكنة قبل دخولها فى الوجود : أشياء ، وذوات . يقول تقى الدين النجرانى المعتزلى عند ذكره لرأى من قال : بأن الوجود زائد على حقيقة الذات ، ومنفك عنها: " وهم جمع من المشايخ كأبى يعقوب الشحام[٣] وأبى على

الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون لأبى السعد الجشمى ، ضمن كتاب فضل الأعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٣٧٨] .

١ - الشامل فى أصول الدين لإمام الحرمين الجوينى ، تحقيق / على سامى النشار ، وفيصل بدير عون ، وسهير محمد مختار ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ط : منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٩م .

٢ - المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

٣ - الشَّحَّام : يوسف بن عبد الله، أبو يعقوب الشحام : مفسر معتزلي ، من أهل البصرة . انتهت إليه رئاسة المعتزلة بها في أيامه . أخذ عن أبي الهذيل . وكان من أحذق الناس بالجدل ، عده ابن المرتضى من الطبقة السابعة ، توفى عام ٢٨٠هـ . [انظر : طبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص ٧١ ، والأعلام للزركلي : ٨ / ٢٣٩] .

الجبائى[١] وأبى هاشم[٢] وأبى الحسين الخياط[٣] وأبى عبد الله البصرى[٤] وأبى إسحاق بن عياش[٥] وقاضى القضاة[٦]

---

١ - الجُبَّائي : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي : من أئمة المعتزلة ، وإليه نسبة الطائفة (الجبائية) ، نسبته إلى جبى (من قرى البصرة) ، عده ابن المرتضى من الطبقة الثامنة ، توفى عام ٣٠٣ هـ بالبصرة ، ودفن بجبى . [انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص٨٠، والأعلام للزركلي: ٦/ ٢٥٦ ، ومعجم المؤلفين : ١٠ / ٢٦٩] .

٢ - أَبو هاشِم الجُبَّائي : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد ابن حمران بن أبان الجبائي (أبو هاشم) من شيوخ المعتزلة ، عده القاضى عبد الجبار وابن المرتضى ، من الطبقة التاسعة ، توفى عام ٣٢١ هـ. [انظر : فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين للقاضى عبد الجبار، ص ٣٠٤ ، طبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص ٩٤ ، والأعلام للزركلي : ٤ / ٧ ، ومعجم المؤلفين : ٥ / ٢٣٠] .

٣ - سبق ترجمته .

٤- هو : أبو عبد الله الحسين بن على البصرى ، أخذ عن أبى هاشم الجبائى ، عده القاضى عبد الجبار ، وابن المرتضى من الطبقة العاشرة ، توفى عام ٣٦٩ هـ . [انظر : فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين للقاضى عبد الجبار ، ص ٣٢٥ ، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص ١٠٥] .

٥ - هو : أبو إسحاق إبراهيم بن عياش البصرى ، شيخ القاضى عبد الجبار ، من الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة . [انظر : فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين للقاضى عبد الجبار ص ٣٢٨ ، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص ١٠٧] .

٦ - قاضي القُضَاة : عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني ، أبو الحسين : قاض ، أصولي ، من الطبقة الحادية عشر من طبقات المعتزلة ، كان شيخ

وأبى رشيد[١] وابن متويه[٢] وغيرهم، وزعم هؤلاء أن المعدومات قبل حصولها فى الوجود ذوات "[٣].

يقول الحسن بن متويه فى كتابه التذكرة : " وكما يصح أن يسمى جوهراً وهو معدوم يصح أن يسمى شيئاً " [٤] .

ثم هؤلاء اتفقواعلى أن الذوات متباينة بأشخاصها أى إنهم " اتفقوا على أن الذوات لا تختلف إلا بالصفات " [٥] .

فالذوات عندهم لا تختلف إلا بالصفات ، ثم اختلفوا فى أنها هل هى موصوفة بالصفات فى حال عدمها أم لا ؟

المعتزلة في عصره ، وهم يلقبونه قاضي القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره ، ولي القضاء بالريّ ، ومات فيها عام ٤١٥هـ ، له تصانيف كثيرة، منها : (تنزيه القرآن عن المطاعن) و(الأمالي) و(المجموع في المحيط بالتكليف) و (شرح الأصول الخمسة) و (المغني في أبواب التوحيد والعدل) . [انظر : الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون لأبى السعد الجشمى، ضمن كتاب فضل الأعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٣٦٥ ، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى ، ص ١١٢ ، والأعلام للزركلي : ٣ / ٢٧٣] .

١ - سبق ترجمته .

٢ - سبق ترجمته .

٣ - الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧٠ ، ١٧١ .

٤ - التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٤ .

٥- الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧١ .

فذهب أبو إسحاق بن عياش إلى أنها ليست موصوفة بشئ من الصفات ؛ ولذلك يقول أبو رشيد النيسابورى : " وذهب شيخنا أبو إسحاق إلى أن المعدوم لا يختص فى حال عدمه بصفة يتميز بها عن غيره " [١].

فالذوات المعدومة عند ابن عياش عارية عن جميع الصفات ، والصفات عنده لا تحصل إلا زمان الوجود [٢] ، فالمعدوم عند ابن عياش ذات فقط .

ولكن لما كانت الذاتية أمراً مشتركاً بين جميع الذوات المعدومة ، فكيف يمكن تمييز هذه الذوات عن الأخرى فى حالة العدم . يجيب عن ذاك ابن عياش " بأن المخالفة الحاصلة فى العدم تثبت بصفة منتظرة لا بصفة حاصلة " [٣] فكأن المعدوم عنده بمثابة مادة أولى ، ليست لها أى صورة ، ولكنها تتخصص وتتنوع عند الوجود .

أما الباقون فقد :" اتفقوا فى أن فى العدم أجناساً وأنواعاً مختلفة فى الصفات ، وتكون من كل جنس أعداداً غير متناهية يمكن الإشارة

---

١ – المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين ص ٣٧ ، وانظر : الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧١ ، والتذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٥٧ .

٢ – انظر : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لفخر الدين الرازى ، ص ٣٧ ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط : الأولى .

٣ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٥٧ ، وانظر : المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين ، ص ٣٧ .

العقلية على كل واحد منها ، وأن هذا يماثل هذا ، وهذا يخالف هذا ، وإنما تماثله ؛ لأنه قد شاركه فى الصفة الثانيه التى هى الجوهريه والسوداوية والبياضية . والجوهر كما أنه جوهر فى الوجود فكذلك هو جوهر فى العدم ، وكذا السواد والبياض والحرارة والبرودة ، وإنما ليس يدرك بهيئة السواد ، والبياض ، وكذا فى الحرارة ، والبرودة " [١] فهؤلاء أثبتوا لماهية المعدوم فى حالة عدمه أجناساً ، وأنواعاً مختلفة فى الصفات ، ومن كل جنس من تلك المعدومات عدد غير متناه ، بخلاف الفلاسفة الذين ذهبوا إلى أن ماهية المعدوم لا توصف بأنها واحدة أو كثيرة [٢] .

فالجوهر كما أنه جوهر فى الوجود ، فكذلك هو جوهر فى العدم ، فقد ذهب أبو على الجبائى ، وإبنه أبو هاشم ، والقاضى عبد الجبار ، وتلامذتهم إلى أن الجوهرية " صفة ذات ، وجنس له (الجوهر) وهو موصوف بها ، فيما لم يزل ، ولا يزال ، وجد ، أوعدم " [٣] .

ويقول – أيضاً – أبو رشيد النيسابورى : " إعلم أن الذى يذهب إليه الشيخان أبو على ، وأبو هاشـــــــم : أن الجوهر

---

١ – الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧٢.

٢ – انظر: رأى الفلاسفة فى محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لفخر الدين الرازى ، ص ٣٧ .

٣ – الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧١.

يكـــــــــــون جوهراً فى حال عدمه " [١] .

وقد ذكر أبو رشيد النيسابورى فى كتابه : " المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين " عدة أدلة على صحة مذهبه ، فى أن الجوهر يكون جوهراً فى حال عدمه ، ورد كذلك على الشبه الواردة على ذلك ، ووصفها بأنها ركيكة [٢] .

ويقول – أيضاً – الحسن بن متوية : " وإعلم أنه إذا صح أن له بكونه جوهراً حالاً ، فهذه الحالة من حقها أن تثبت له فى العدم كما تثبت له فى الوجود ؛ ولأجل ذلك نقول : إنه جوهر فى العدم ، وهكذا الحال فى سائر صفات الأجناس الراجعة إلى ذواتها . وإنما قلنا هذا لأن الجوهر ، وجميع الذوات ، لا بد من أن يثبت مخالفاً لما يخالفه فى العدم ، والمخالفة لا تقع بكونه ذاتاً ، فإن الذوات مشتركة فى ذلك ، فيجب وقوعها بصفة ، وتلك الصفة هى التى نعبر عنها بكونه جوهراً . وإنما أثبتنا المخالفة فى المعدومات ؛ لأنها معلومة . فإما أن يسد البعض مسدَ البعض فى كونه معلوماً ، أو لا يسد مسده . فإن قيل بالأول لزم تماثل جميع المعدومات ، وهى لو تماثلت فى العدم لتماثلت فى الوجود ، وإن قيل بالثانى فقد ثبتت المخالفة ولا تكون إلاَ بصفة " [٣] .

---

١ – المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين ، ص ٣٧ .

٢ – انظر : المرجع السابق ، ص ٣٧ : ٤٦ .

٣ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧١ .

والعرض كما أنه عرض فى الوجود ، فهو عرض فى العدم عندهم.

يقول ابن متويه : " ... وعلى مثل هذا صح فى الأعراض أن تسمى أعراضاً وهى معدومة " (١).

فالسواد له فى العدم صفة السواد ، إلا أنه لا يدرك بهيئة السواد إلا عندما يحصل له الوجود ، وكذلك البياض ، والحرارة ، والبرودة ٠ فالسواد عندهم " له فى العدم صفة السواد ، وهى تقتضى هيئة السواد عندما يحصل لها الوجود " (٢) .

أما صفة التحيز ، وهى صفة مقتضاه عن صفة الجوهرية ، فاختلفوا فيها : فنفاها بعضهم كالحسن بن متويه الذى قال فى كتابه التذكرة : " فصل فى ثبوت التحيز للجوهر فى الوجود . وأما التحيز فثبوته للجوهر هو فى حال وجوده ، وإن كان مقتضى عنه صفة الذات ، لكن الشرط فيه الوجود . ولسنا نجوز وجوده غير متحيز ، ثم يتحيز على ما يقوله أصحاب الهيولى " (٣).

---

١ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٤ .

٢ – الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧١.

٣ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٧ .

والهيولى: لفظ يوناني بمعنى: الأصل والمادة. [انظر: المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية) الدكتور / جميل صليبا : ٢

واستدل على نفى هذه الصفة عن المعدوم بقوله : " وإنما منعنا من ثبوت هذه الصفة فى العدم ؛ لأنها لو ثبتت لوجب أن نرى الجواهر المعدومة لحصولها على الصفة التى يتناولها الإدراك ، فإنها لا تدرك لتحيزها . وهذا أســـــــــــدّ من أن يقال : كان يجب احتماله للعرض وهو معدوم " [١] ، فابن متويه لم يصف الجوهر المعدوم بالتحيز ، وإن كان التحيز مقتضى عن صفة الجوهرية .

ونفاها كذلك أبو رشيد النيسابورى الذى قال فى كتابه المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين : " الجوهر لا يجوز أن يكون متحيزاً وهو معدوم ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يُرى فى حال عدمه " [٢].

وذهب بعضهم إلى إثباتها : كأبى يعقوب الشحام ، وأبى الحسين الخياط [٣] .

وذهب البعض إلى أن صفة الجوهرية ليست غير صفة التحيز ، بل هما صفة واحدة ، كأبى عبدالله البصرى أستاذ القاضى عبد الجبار [٤].

/ ٥٣٦ ، ط : الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٤م) ، وسوف يأتى توضيح قول أصحاب الهيولى .

١ - التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٧ .

٢ - المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين ، ص ٤٦.

٣ - انظر : الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧٢.

٤ - انظر : التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٥٧ .

أما صفة الكائنية أى كونه كائناً فى جهة، فلم يثبتها إلا أبو يعقوب الشحام ، وأبو الحسين الخياط [١] .

ورغم أن الجوهر عند هؤلاء جوهر فى حالة عدمه ، وكذلك العرض عرضاً فى حالة عدمه ، إلا أنهم لا يجيزون أن يحل بالجوهر شئ من الأعراض فى حالة العدم ، فعندهم " لا يصح فى المعدوم أن يحل ولا أن يكون محلا ؛ لأنه كان ينبغى ثبوت التضاد فى العدم ، وأن لا يصح عدم الضدين ، كما لا يصح وجودهما ؛ ولأن المعقول من الحلول وجوده بحيث الغير ، وذلك الغير متحيز وهذا لا يصح فى المعدوم " [٢] .

وقد جعل أبو عبدالله البصرى شيخ القاضى عبد الجبار : الوجود شرطاً فى احتمال الجوهر للعرض . [٣] فأبو عبد الله البصرى جعل كون الجوهر محلاً للأعراض مشروطاً بصفة الوجود .

هذا وقد استدل أبو رشيد النيسابورى على أن الجوهر لا يجوز أن يكون محلاً للأعراض فى حالة العدم بقوله : " الجوهر لا يجوز أن يحله شئ وهو معدوم ؛ لأنه لو صح أن يحل السواد الجوهر المعدوم لوجب أن يحله ، وكذلك الكلام فى البياض المعدوم . وهذا يوجب أن يكون

---

١ – انظر : الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧٢.

٢ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٨ .

٣ – انظر : المرجع السابق ، ص ٥٧ ، والمسائل فى الخلاف بين البصريين والغداديين ، ص ٣٧.

السواد والبياض حالين فى حالة واحدة فى محل واحد ، ويخرجهما من أن يكونا متضادين على المحل " [١].

وقد أورد الإسفراييني [٢] عن الكعبى أن المعتزلة وإن قالوا فى المعدوم أنه شئ وجوهر وعرض وسواد وبياض ، فإنهم لا يقولون : إنه جسم ، ولا يقولون إنه قابلاً للأعراض [٣] .

فهؤلاء امتنعوا عن القول بقيام الأعراض بالجواهر ، وقبول الجواهر لها فى العدم ، ولم يخالف فى ذلك إلا أبو يعقوب الشحام وأبو الحسين الخياط اللذين ذهبا إلى أن الجوهر فى حالة عدمه " متحيز ، ومحل للمعانى ، وحاصل فى الجهة ، حتى قال أبو الحسين هذا إنه جسم ، وحكى أن أبا يعقوب هذا التزم أن يكون فى العدم رجل راكب على فرس معدوم " [٤] فقول الشحام والخياط : " محل للمعانى " ، يعنى أن الجوهر فى حالة العدم يكون محلاً للأعراض ؛ لأن كل عرض إذا قام بمحل فإنما يقوم به لمعنى ؛ لذلك قالا : محل للمعانى .

---

١ – المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

٢ – الاسْفَراييني: طاهر بن محمد الاسفراييني ، الشافعي ، (أبو المظفر) مفسر، متكلم ، من تصانيفه : تاج التراجم في تفسير القرآن للأعاجم ، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، توفى عام ٤٧١هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٣ / ٢٢٣، ومعجم المؤلفين : ٥ / ٣٨] .

٣ – انظر : التبصير فى الدين للإسفرايني، تحقيق / كمال يوسف الحوت، ص ٨٤ ، ط : عالم الكتب ، بيروت ، ط : الأولى ١٩٨٣م .

٤ – الكامل فى الاستقصاء ، ص ١٧٢.

وقد ذكر أبو المعالى الجوينى فى كتابـــــه : " الشامل فى أصول الدين " أن معتزلة البصرة امتنعوا عن قيام الأعراض بالجواهر فى حالة العدم ، وقبول الجواهر لها ، ولم يخالف فى ذلك إلا الشحام ، فقال ما نصه : " ... وامتنعوا – أيضاً– من قيام الأعراض بالجواهر ، وقبول الجواهر لها فى العدم، ولم يجترئ أحد منهم على التزام ذلك إلا الشحام، فإنه زعم أن الأعراض كانت قائمة بالجواهر فى العدم ، فألزم على موجب أصله الأكوان بالجواهر ، فالتزمه ، فصرح باجتماع الجواهر المعدومه ، وتركبها وثبوت هيئاتها وصفاتها " [١].

فهؤلاء كما امتنعوا عن القول بقيام الأعراض بالجواهر ، ولم يخالف فى ذلك إلا الشحام والخياط ، امتنعوا كذلك عن تسمية المعدوم فى حالة عدمه : جسماً ، ولم يخالف فى ذلك إلا الشحام ، الذى زعم أن الجسم فى حالة عدمه يكون جسماً – كما سبق –" وَقد نقض الجبائى على الْخياط قَوْله بَان الْجِسْم جسم قبل حُدُوثه فى كتاب مُفْرد وَذكر أن قَوْله بذلك يُؤَدِّيه إلى القَوْل بقدم الأجسام " [٢].

فالخياط إذن أقر أن الجسم جسم ، وأن السواد سواد ، وأن البياض بياض قبل وجودهم فى عالم الأعيان .

---

١ – الشامل فى أصول الدين ، ص ١٢٤.

٢ – الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأســـــــــــــفراييني ، أبو منصور ، ص ١٦٥ ، ط : دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط : الثانية ١٩٧٧م .

ولا يعنى هؤلاء بقولهم إن المعدوم فى حالة عدمه: شئ ، وجوهر ، وذات ، أنه موجود فى حالة العدم ؛ لأنهم لو قصدوا ذلك لأثبتوا له التحيز ، وكونه فى جهة ، وكونه حالاً ومحل ، وهم لم يثبتوا له ذلك كما سبق [١] .

وإنما يعنون به : أنه معلوم ، ومخبر عنه ؛ ولذلك يقول أبو رشيد النيسابورى عند إســـــتدلاله على أن الجوهر يكون جوهراً فى حال عدمه : " فإن قيل إن الذات فى سائر الحالات لا تخرج من أن تكون ذاتاً . قيل إن الغرض بقولنا ذات : إنه يصح أن يُعلم ويُخبر عنه ، ولا تخرج الذات من ذلك " [٢].

ويقول ابن متويه : " إعلم أن المعلومات أجمع لا تخرج عن قسمة تتردد بين النفى والإثبات ، فإما أن تكون لها صفة الوجود (وهو المعبر عنه بالموجود) وإما أن لا تكون لها صفة الوجود (وهو المعبر عنه بالمعدوم) . والذى له صفة الوجود فإما أن تكون حاصلة له عن أول ، أو لا عن أول ، وهذه القسمة كالأولى . فالذى لا أول لوجوده ليس إلا القديم وحده – ﷻ – والكلام فيه وفى صفاته ينفرد عن الكلام فى غيره من المعلومات ، فلا نجمع بينه وبينها فى الذكر ؛ إعظاماً له تعالى ، والذى لوجوده أول هو المعبر عنه بالمحدث ، وهو ينقسم إلى

---

١ – الشحام والخياط فقط هما اللذين أثبتوا له ذلك .

٢ – المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين ، ص ٤٣ .

ما يتحيز عند الوجود ، وإلى ما لا يتحيز عند وجوده . فالأول هو الجوهر ، والثانى هو العرض " [١].

فالمعلوم عندهم يتعلق بالموجود والمعدوم ، فإن كان متحققاً فى الخارج فهو الموجود ، وإن كان غير متحققاً فى الخارج فهو المعدوم .

ويقول – أيضاً – ابن متويه : " فإن قيل فكونه جوهراً ، وكونه موجوداً سواء، فإذا أثبتموه جوهراً فى العدم فقد أثبتموه موجوداً فى العدم، قيل له : إن صفة الجنس غير صفة الوجود " [٢] فهو يقصد أن صفة الجنس التى هى الجوهرية ثابتة فى العدم بمعنى أن العلم تعلق بها ، وهى غير صفة الوجود .

فهم يرون أن صفات الأجناس والأنواع مثل الجوهرية ، والعرضية أشياء ثابتة فى العدم بمعنى أن العلم قد تعلق بها ، يقول ابن متويه فى موضع آخر : " وكما يصح أن يسمى جوهراً وهو معدوم ، يصح أن يسمى شيئاً ؛ لأن حقيقته ما يصح أن يعلم ويخبر عنه ، وهو وإن كان معدوماً فصحة العلم به قائمة " [٣] فهم يطلقون علي المعدوم اسم الشئ والذات من جهة الألفاظ والعبارات فقط .

---

١ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص٣٣ ، ٣٤ .

٢ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٧ .

٣ – المرجع السابق ، ص ٧٤ .

ويطرح القاضى عبد الجبار سؤالاُ عن كيفية علم ما لم يوجد ، ويجب عنه بقوله: " فإن قيل : كيف يعلم ما لم يوجد ، والمعلوم لا يعلم ، قيل له : إن المعلوم كالموجود ، فى أنه يصح أن يعلمه ، وعلى هذا الوجه يصح منا أن نفعل الكتابة ، ونتكلم باللغة العربية ، وإن كانا فى حال علمنا بهما معدومين " [١].

نستخلص من هذه النصوص المهمة أنهم يقصدون بقولهم : المعدوم شئ ، وذات : المعقول الذى لم يتحقق وجوده بعد . فهم إذن لم يقولوا بقدم العالم ، لا كما زعم البعض من أنهم يقولون بقدم المعدوم ، وبالتالى يقولون بقدم العالم ، وهذا لم يقصده المعتزلة، فإن قولهم بشيئية المعدوم ، وكونه جوهراً وذاتاً فى حالة العدم جعل البعض يرميهم بتهمة القول بقدم العالم ، وممن وجه إليهم هذه التهمة الإسفراينى الذى ذكر أن فكرة المعدوم شئ عندهم هى تصريح بقدم العالم [٢] والبغدادى [٣] الذى قال : إنه يلزمهم ذلك [٤]، وقال – أيضاً – إنهم : " اضمروا قدم العالم ، ولم يجسروا على إظهاره ، فقالوا بما

---

١ – فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين للقاضى عبد الجبار، ص ١٦٢.

٢ – انظر : التبصير فى الدين للإسفراينى ، ص ٦٣.

٣ – البغدادى : عبد القادر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي (أبو منصور) عالم متفنن، من تصانيفه : أصول الدين والفرق بين الفرق ، توفى عام ٤٢٩هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٤ / ٤٨ ، ومعجم المؤلفين : ٥ / ٢٩٠] .

٤ – انظر : الفرق بين الفرق ، ص ١٦٥.

يؤدى إليه " [١] وابن سبعين[٢] الذى وصف قولهم بالمعدوم بأنه " خروج عن الملة ، وقول بقدم العالم " [٣].

ولكن مراد المعتزلة غير هذا الذى ذهب إليه هؤلاء ، فالمعتزلة ذهبوا بالتنزيه الإلهى إلى غايته ، فقد أثبتوا أزلية الخالق وحده ، فهم القائلون بأن أخص وصف الألوهية هو القدم ، وأن الذوات إذا اشتركت فى أخص وصف اشتركت فى سائر الصفات [٤].

---

١ - أصول الدين لأبى منصور عبد القاهر البغدادى ، ص ٧١ ، مطبعة الدولة باستانبول ، ط : الأولى ١٣٤٦هـ ١٩٢٨م .

٢ - ابن سَبْعِين : عبد الحق بن ابراهيم بن محمد بن نصر الاشبيلي المرسي ، الشهير بابن السبعين (قطب الدين، أبو محمد) صوفي ، حكيم ، مشارك في أنواع من العلوم ، من تصانيفه الكثيرة : أسرار الحكمة المشرقية ، الحروف الوضعية في الصور الفكلية ، بد العارف ، وعقيدة المحقق المقرب الكاشف ، ورسائل ابن سبعين ، توفى عام ٦٦٩هـ. [انظر: الأعلام للزركلي: ٣ / ٢٨٠ ، ومعجم المؤلفين : ٥ / ٩٠] .

٣ - رسائل ابن سبعين لأبى محمد عبد الحق بن سبعين ، تحقيق د / عبد الرحمن بدوى ، ص ٨ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤ - انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار تعليق أحمد بن الحسين بن أبى هاشم ، تحقيق د / عبد الكريم عثمان ، ص ١٨١ ، ١٨٢ ، ط : مكتبة وهبة ، ط : الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م ، والمحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار ، تحقيق / عمر السيد عزمى ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، ط : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، وأبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي تحقيق أ. د / أحمد محمد المهدي : ١ / ٢٦٧ ، ٣ / ٢٩٩ ، ٥ / ٤١ ، ط : دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط : الثانية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م .

فلو قالوا بقدم العالم فى أى صورة لانتقض أصل مذهبهم ، وهو التوحيد وإفراد الله سبحانه بالقدم ، بالإضافة إلى أن هؤلاء القوم يؤكدون على حدوث العالم بكل ما فيه [١] فإذا لاحظنا ذلك كله بالإضافة إلى مقصدهم من القول بأن المعدوم فى حالة عدمه : شئ ، وجوهر ، وذات علمنا براءتهم من هذه التهمة التى ألصقها بهم هؤلاء ، وهى قولهم بقدم العالم .

فالعدم عندهم ليس بمادة أولى حتى يتهمـــــوا بأنهم قالوا : العالم قديم ، ولو كان المعتزلة قائلون بقدم العالم ، فلماذا لم يكفرهم الغزالي[٢] كما كفر الفلاسفة فى هذه المسألة .

فقصدهم بشيئية المعدوم تعنى أن حقيقة الوجود الحالى كانت ثابته فى علمه تعالى قبل انتقال الوجود من حالة العدم إلى حالة الوجود ،

---

١ - راجع قولهم بحدوث العالم فى : شرح الأصول الخمسة ، ص ٩٢ : ٩٦ ، والمحيط بالتكليف ، ص ٣٦ : ٣٩ ، ٥٥ : ٦٠ ، ٦٢ : ٧٥ ، والمختصر فى أصول الدين للقاضى عبد الجبار ، ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ، دراسة وتحقيق د / محمد عمارة ، ص ٢٠٣ : ٢٠٦ ، ط : دار الشروق ، ط : الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

٢ - الغَزالي : محمد بن محمد بن محمد الغَزَالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام : متكلم فقيه ، أصولي ، صوفي ، مشارك في أنواع من العلوم ، من تصانيفه الكثيرة : إحياء علوم الدين ، والحصن الحصين في التجريد والتوحيد ، وتهافت الفلاسفة ، والوجيز في فروع الفقه الشافعي ، والمستصفى في أصول الفقه ، والاقتصاد في الاعتقاد ، والمنقذ من الضلال ، توفى عام ٥٠٥هـ . [انظر: الأعلام للزركلي : ٧ / ٢٢ ، ومعجم المؤلفين : ١١ / ٢٦٦] .

تماماً مثلما أن حقيقة العالم الأخروى ثابته فى علمه تعالى قبل تحققه فى الوجود .

لذا يشير الإيجى [١] إلى أن المعدوم لدى المعتزلة ليس مجرد سلب الوجود ، بل أشمل فالتصورات الذهنية ، وإن كانت معدومة يمكن أن يحكم عليها أو يخبر عنها [٢] .

فهؤلاء إذن اعتبروا العالم قبل ايجاده : شيئاً ، ومعلوماً ، وثابتاً فى علم الله الأزلى ، فلا نرى داعياً لمهاجمتهم على هذه الصورة التى رأيناها عند الإسفراينى والبغدادى وغيرهم .

فإن تصورات العقول: ماهيات الأشياء بأجناسها وأنواعها لا تستدعي كونها موجودة محققة ، أو كونها أشياء ثابتة خارجة عن العقول ، أو ما لها بحسب ذواتها أو أجناسها وأنواعها في الذهن من المقومات الذاتية التي تتحقق ذواتها بها لا تتوقف على فعل الفاعل حتى يمكن أن تعرف هي والوجود ، فإن أسباب الوجود غير ، وأسباب الماهية غير ، وإن إدراكات الحواس ذوات الأشياء بأعيانها وأعلامها

---

١ – الإِيجي : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل ، عَضُد الدين الإيجي : عالم بالأصول والمعاني والعربية ، من أهل إيج (بفارس) ، من تصانيفه : المواقف في علم الكلام ، والعقائد العضدية ، وجواهر الكلام مختصر المواقف ، وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه ، والفوائد الغياثية في المعاني والبيان ، والمدخل في علم المعاني والبيان والبديع ، توفى عام ٧٥٦هـ . [انظر : الأعلام للزركلي :٣ / ٢٩٥ ، ومعجم المؤلفين : ٥ / ١١٩] .

٢ – انظر: المواقف لعضد الدين الإيجى ، ص٥٢ ، ط : مكتبة المتنبى ، القاهرة .

تستدعي كونها موجودة محققة ، وأشياء ثابتة خارجة عن الحواس ، وما لها بحسب ذواتها من كونها أعيانا وأعلاما في الحس من المخصصات العرضـــــية التي تحقق ذواتها المعينة بها هي التي تتوقف على فعل الفاعل ، حتى لا يمكن أن توجد هي عرية عن تلك المخصصات ، فإن أسباب الماهية غير ، وأسباب الوجود غير[١] .

فمن ألزمهم بقدم المادة ، فإنما يلزمهم بما فى نفسه ، لا ما نفوسهم ، وما تدل عليه أقوالهم .

نستنتج مما سبق أن هؤلاء يفرقون بين الوجود العينى للشئ ، والوجود الذهنى للشئ ، فلا مجال للقول بقدم المادة بناءً على شيئية المعدوم ، فشيئية المعدوم لا تلزم المعتزلة بقدم المادة ؛ لأن (شيئية المعدوم) لا تتعلق بالوجود العينى عندهم ، بل بالوجود الذهنى .

ويتضح مما سبق أن لا تعلق إطلاقاً لمشكلة شيئية المعدوم بمبحث الوجود ، بل إنها من صميم مبحث المعرفة ، ومن ثم لا صلة لها على أى نحو من الأنحاء بقدم العالم [٢].

---

١ – انظر : نهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني ، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي ، ص ٩٥ ، ط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : الأولى ١٤٢٥هـ .

٢ – انظر : فى علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإســـــــــــــــــــــــلامية فى أصول الدين " المعتزلة " للدكتور / أحمد محمود صبحى ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ط : دار النهضة العربية ، بيروت ، ط : الخامسة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

ومما يدل على أن مسألة شيئية المعدوم خاصة بمبحث المعرفة ، وليس بمبحث الوجود أنهم فرقوا بين إثبات الشيئية للمعدوم – أو بالأحرى التصورات العقلية – وبين مبحث الوجود ، فالصفات الذاتية للجواهر والأعراض هى لها لذاتها لا تتعلق بفعل الفاعل وقدرة القادر ، إذ يمكننا أن نتصور الجوهر جوهراً أو عيناً أو ذاتاً ولا يخطر ببالنا أنه أمر موجود مخلوق بقدرة القادر ، والمخلوق والمحدث إنما يحتاج إلى الفاعل من حيث وجوده ، إذ كان فى نفسه ممكن الوجود والعدم . والقائلون بقدم العالم كالفلاسفة يثبتون الوجود للممكن – والواجب بطبيعة الحال – ولكنهم لا يثبتون إمكان الوجود للعدم ؛ لأن شيئاً عندهم لا يخرج من العدم المحض إلى الوجود ، وإنما من مادة أولى .

أما المعتزلة فقد أثبتوا العدم إلى جانب ممكن الوجود فى تعلق قدرة الله بإيجاده ، مما يؤكد أنهم يؤمنون بنظرية الخلق الإسلامية {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ } [١] **أى من عدم إلى وجود بموجب قول الله (كُنْ)** [٢].

والذى حمل هؤلاء _القائلين بشيئية المعدوم _على ذلك هو زعمهم أن الوجود زائد على حقيقة الذات ومنفك عنها ؛ ولذلك جوزوا كون الحقائق مقررة مع انتفاء الوجود عنها ، فهم فرقوا بين الشئ من حيث هو حقيقة معقولة يمكن أن تتحق فى الخارج ، ويمكن ألا تتحقق ،

---

١ – سورة يس الآية [٨٢] .

٢ – انظر : فى علم الكلام " المعتزلة " ، ص ٢٨٤ .

وبين الشئ من حيث وجوده فى العالم الخارجى ، أى فرقوا بين الوجود والماهية ؛ ولذلك يقول ابن الوزير اليمانى [١] : " أما من قال وجود الذات زائد عليها ، ومنفك عنها فزعم أن الحقائق متقررة مع انتفاء الوجود عنها ، وهم جمع من المشـــــــــــايخ : كأبى يعقوب الشحام ، وأبى هاشم ، وأبى الحسين الخياط ، وأبى القاسم البلخى ، وأبى عبد الله البصرى ، وقاضى القضاة ، وأبى رشيد ، وابن متويه وأتباعهم [٢].

وحملهم على ذلك – أيضاً – حرصهم على التميز بين ماهيات الأشياء الممكنة ، وماهية الله – تعالى – على أساس أن ماهيات الممكنات أمور فى قوتها أن توجد وألا توجد ، فإذا وجدت فبفعل فاعل أخرجها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل ، وهو الله . وهذا معنى قولهم : إن الممكن وجوده غير ماهيته ، أما الله واجب الوجود فوجوده عين ماهيته ؛ ولذا لا يحتاج إلى فاعل يوجده .

---

١ – ابن الوَزِير : محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي ، الصنعاني المعروف بابن الوزير (أبو عبد الله ، عز الدين) متكلم ، ناظم ، من أعيان اليمن ، وتعلم بصنعاء ، وصعدة ومكة ، وأقبل في أواخر أيامه على العبادة ، له كتب نفائس، منها : إيثار الحق على الخلق ، وتنقيح الانظار في علوم الآثار في مصطلح الحديث ، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، والبرهان القاطع في إثبات الصانع ، وترجيح أساليب القرآن على قوانين المبتدعة واليونان ، توفى عام ٨٤٠هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٥ / ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ومعجم المؤلفين : ٨ / ٢١٠] .

٢ – ترجيح أساليب القرآن لابن الوزير ، ص ١٠٠ ، ط : المعاهد بمصر ١٣٤٩هـ .

فهؤلاء لما نفوا كل مشابهة بين ماهية الله ، وماهية العالم ؛ لجأوا إلى فكرة العدم ، وقالوا : إن العالم كان فى حال العدم ، وبمعنى آخر كان معدوماً قبل أن يوجد ، وأنه استمد وجوده من الله .

المبحث الثانى

أدلة من قال من المعتزلة بشيئية المعدوم

استدل من قال من المعتزلة بأن المعدوم شئ ، وجوهر ، وذات بأدلة ، أيدوا بها وجهة نظرهم هذه .

فقد استدلوا على كون المعدوم شيئاً : بأن حقيقة الشئ هو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه ، فكل معلوم شئ ، والمعدوم معلوم ، فهو إذن شئ ، يقول عن ذلك ابن متويه : " وكما يصح أن يسمى جوهراً وهو معدوم يصح أن يسمى شيئاً ؛ لأن حقيقته ما يصح أن يعلم ويخبر عنه ، وهو وإن كان معدوماً فصحة العلم به قائمة . فإن زعم زاعم أن قولنا شئ ينصرف إلى الموجود ، لم يستقم له ذلك ؛ لأنهم يقولون علمت شيئاً موجوداً ، ولو كان كما يدعونه لاقتضى التكرار ، كأنه يقول : علمت موجوداً موجوداً " (١).

وأيد رأيه هذا بآيات من القرآن الكريم مثل قوله تعالى : { إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ } (٢) فزلزلة الساعة سميت شئ مع أنها معدومة ؛ ولذلك قال بعد قوله السابق : " وعلى ما ذكرناه صح قول الله تعالى : { وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (٣) لأن المقدور من

---

١ - التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

٢ - سورة الحج من الآية [١] .

٣ - سورة البقرة الآية [٢٨٤] .

حقه أن يكون معدوماً. وقد قال تعالى : { وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا }[١] فأثبته شيئاً قبل الفعل والوجود . وكذلك قوله : { إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }[٢] { إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }[٣] { إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ }[٤] فأما قوله تعالى : { وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا }[٥] فإنما أراد لم يك شيئاً مذكوراً ؛ لأن الإنسان لا يصح أن يسمى شيئاً ؛ ولهذا قال فى موضع آخر : { لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا }[٦] فأزال اللبس .

وقول أهل اللغة : لا شئ لم يعنوا به المعدوم ، وإن لم يكن لمجرده مفيداً ؛ لأنه حرف واسم ، فلا بدا فيه من حذف كأنهم أرادوا : لا شئ ينتفع به "[٧].

والجبائى يوضح مذهبه فى ذلك بقوله : " القول : شيء . سمة لكل معلوم ، فلما كانت الأشياء معلومات قبل كونها سميت أشياء قبل كونها ، وما سمي به الشيء لنفسه فواجب أن يسمى به قبل كونه ، كالقول جوهر ، وكذلك سواد ، وبياض ، وما أشبه ذلك"[٨] .

---

١ – سورة الكهف من الآية [٢٣] .
٢ – سورة النحل الآية [٤٠] .
٣ – سورة يس الآية [٨٢] .
٤ – سورة الحج من الآية [١] .
٥ – سورة مريم من الآية [٩] .
٦ – سورة الإنسان من الآية [١] .
٧ – التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض ، ص ٧٥ .
٨ – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبى موسى الأشعري عنى بتصحيحه:

فالشيئية عند هؤلاء لا تدل على الموجودات العينية فحسب ، بل على كل ما يصح أن يعلم ، ويخبر عنه ، حتى وإن كان معدوماً مثل زلزلة الساعة هى معدومة ، ولكنها معلومة لله تعالى .

فهم جعلوا الشئ مساوياً للمعلوم فى الصدق ، فكما أن المعلوم يشمل الموجود والمعدوم ، فكذلك لفظ الشئ .

وقد ذكر الطاهر بن عاشور [١] فى التحرير والتنوير أن لفظ الشئ : " مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْإِطْلَاقُ الْأَصْلِيُّ فِي اللُّغَةِ " [٢].

وكذلك استدلوا على ثبوت الذاتية والجوهرية للمعدوم بأدلة منها : الدليل الأول : **ذكره أبو رشيد النيسابورى بقوله : " والذى يدل على صحة مذهبنا وجوه : أحدها أن الجوهر جوهر لذاته . وإذا كان كذلك**

= = هلموت ريتر ، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا) ، ط : الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

١ - ابن عاشُور : محمد الطاهر بن عاشور : رئيس المفتين المالكيين بتونس ، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس ، مولده ووفاته ودراسته بها ، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة ، له مصنفات مطبوعة ، من أشهرها : (مقاصد الشريعة الإسلامية) و (أصول النظام الاجتماعي في الإسلام) و (التحرير والتنوير) في تفسير القرآن ، و (الوقف وآثاره في الإسلام) و (أصول الإنشاء والخطابة) و (موجز البلاغة) ، توفى عام ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م . [انظر : الأعلام للزركلي : ٦/ ١٧٤] .

٢ - التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور : ٢٣ / ١١ ، ط : الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤هـ .

وجب أن يكون جوهراً ما دام ذاتاً ، ولا تخرج ذاته فى سائر الأحوال من أن تكون ذاتاً " [١]

فإن قال قائل : لم قلتم : إن الجوهر جوهر لذاته ؟ أجاب أبو رشيد بقوله : " لأجل أنه لا يخلو إما أن يكون جوهراً لوجوده ، أو لحدوثة ، أو لحدوثه على وجه ، أو لعدمه ، أو لعدمه على وجه ، أو لوجود معنى ، أو بالفاعل ، أو لما هو عليه فى ذاته ، أو لذاته " [٢] ثم أبطل هذه الإحتمالات كلها ، إلا الأخير ، وأورد سؤالا ، وأجاب عليه بقوله : " فإن قيل : إن الذات فى سائر الحالات لا تخرج من أن تكون ذاتاً . قيل إن الغرض بقولنا ذات : إنه يصح أن يُعلم ويُخبر عنه ، ولا تخرج الذات من ذلك " [٣].

الدليل الثانى : أن المعدوم على ضربين : أحدهما أن يكون المعلوم من حاله أنه إذا وجد وجب أن يكون متحيزاً . والثانى أن يكون المعلوم من حاله أنه إذا وجد استحال أن يكون كذلك . فلا بد من أن يكون أحد المعلومين متميزاً عن الآخر . فليس يخلو من أن يكون متميزا ً بصفة منتظرة ، أو بصفة حاصلة . ولا يجوز أن يتميز بصفة منتظرة ؛ لأن ما يؤثر فى التميز لا يجوز أن يكون متراخياً عنه ، مع

---

١ – المسائل فى الخلاف ، ص ٣٨ .

٢ – المرجع السابق نفس الصفحة .

٣ – المرجع السابق ، ص ٤٣ .

أن التميز مقصور عليه ، كما أن كل حكم يتبع صفة ، فإنه لا يجوز أن يحصل قبل حصول الصفة [١].

الدليل الثالث : أن البارى تعالى لا بد من أن يكون متميزاً عن كل معلوم سواه ، ومخالفاً له . وإذا كان كذلك وجب أن يكون ذلك المعلوم مخالفاً للقديم ومتميزاً عنه ، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا ويختص بصفة بها يتميز عن غيره ، فلذلك قضينا بأن المعدوم يجب أن يكون على صفة بها يتميز عن غيره [٢].

الدليل الرابع : أنه لا معلوم إلا ويجوز أن يعلم على حد التفصيل ؛ لأنه إذا لم يصح أن يعلم مفصلاً ، لم يصح أن يعلم على حد الجملة . وإذا ثبت ذلك ، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يعلم مفصلاً إلاّ ويكون على صفة بها يتميز عن غيره، فيجب أن تكون المعلومات فى سائر الحالات : موجودة كانت أو معدومة على صفات تتميز بها عن غيرها [٣] .

الدليل الخامس : أن الله إذا أراد خلق الجوهر، فلا بدا من أن يقصد إلى إيجاد ما علم من حاله أنه يجب أن يتحيز عند الوجود . ولا يكون هكذا إلا ويتميز عنده عن غيره ، ولا يجوز أن يتميز من غيره إلا أن يختص بصفة [٤]، أو القادر يريد إيجاد الشئ ، ويريد جنساً دون جنس

---

١ – انظر : المسائل فى الخلاف ، ص ٤٤ .
٢ – انظر : المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .
٣ – انظر : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
٤ – أنظر : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

، ويريد بعضاً من الجنس دون البعض ، فلا بد من شئ متميز عن غيره فى نفسه حتى تصبح إرادته والقصد إليه ، والقصد والإرادة إنما تكون حال العدم فصح أن المعدوم ذات [١] فهم يعنون : أنه لا بد من تمييز ما يريده الله ، مما لا يريده .

الدليل السادس : القادر يقدر على إيجاد الجوهر وغيره . والقادر لا بدا له من متعلق بالمقدور حتى يصح منه إيجاده ، فيجب أن يكون المعدوم جوهراً وذاتاً فى حال عدمه حتى يكون متعلقاً [٢] .

الدليل السابع : أنا نعلم المعدوم ، والعلم لا بدا له من تعلق بالمعلوم ، ولا يعقل التعلق إلا وأن يكـــون له متعلق ؛ فإذن المعدوم ذات يتعلق بالعلم [٣] .

هذا وقد قام بعض العلماء المخالفين لهم فى هذه المسألة بذكر بعضاً من هذه الأدلة والرد عليها . فمن علماء المعتزلة الذين قاموا بالرد على بعض هذه الأدلة : تقى الدين النجرانى [٤] ومن الشيعة نصير الدين الطوسى [٥].

---

١ – انظر : الكامل فى الاستقصاء ص ٢٠٣ .
٢ – انظر : المرجع السابق ص ٢٠١ .
٣ – انظر : المرجع السابق ص ٢٠٤ .
٤ – انظر : المرجع السابق ص ٢٠٢ : ٢١٦ .
٥ – انظر : كشف المراد فى شرح تجريد الإعتقاد: التصنيف لنصير الدين الطوسى ، والشرح لابن المطهر الحلى، ص ١٧ ، ١٨ ، ط : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م . ونصير الدين

ومن الأشاعرة : أبو المعالى الجوينى[١] والشهرستانى[٢] والآمدى[٣].

الطوسى= = هو : محمد بن محمد بن الحسن ، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي : فيلسوف ، كان رأساً في العلوم العقلية ، ولد بطوس (قرب نيسابور)، من تصانيفه: تجريد الإعتقاد ، وتلخيص المحصل ، وحل مشكلات الإشارات والتنبيهات لابن سينا ، توفى عام ٦٧٢هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٧ / ٣٠ ومعجم المؤلفين : ١١ / ٢٠٧] .

١ - انظر : الشامل فى أصول الدين ، ص ١٢٤ وما بعدها ، والإمام الجوينى قد سبق ترجمته .

٢ - انظر : نهاية الأقدام فى علم الكلام ، ص ٨٩ : ٩٦.

والشَّهْرَسْتَاني: محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، الشافعي (أبو الفتح) فقيه، حكيم ، متكلم على مذهب الأشعري، ولد بشهرستان بين نيسابور وخوارزم ، من تصانيفه: الملل والنحل، وتلخيص الأقسام لمذاهب الأنام، والمناهج والبيان ، ونهاية الأقدام في علم الكلام، ومصارعات الفلاسفة، توفى عام ٥٤٨هـ. [انظر: الأعلام للزركلي : ٦ / ٢١٥ ، ومعجم المؤلفين : ١٠ / ١٨٧] .

٣ - انظر : غاية المرام فى علم الكلام لسيف الدين الآمدى ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، ص ٢٧٤ : ٢٨٢ ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة .

والآمِدي : علي بن محمد بن سالم التغلبي ، أبو الحسن ، سيف الدين الآمدي : فقيه ، أصولي ، متكلم ، منطقي ، حكيم ، أصله من آمد (ديار بكر) ، وأقام ببغداد ، ثم انتقل إلى الشام ، ثم إلى الديار المصرية ، وتوفي بدمشق ، من تصانيفه : غاية المرام في علم الكلام ، ودقائق الحقائق في الحكمة ، وأبكار الأفكار في أصول الدين ، وغاية الأمل في علم الجدل ، والإحكام في أصول الأحكام ، توفى عام ٦٣١ هـ . [انظر : الأعلام للزركلي : ٤ / ٣٣٢ ، ومعجم المؤلفين : ٧ / ١٥٥] .

المبحث الثالث

مدى تأثر المعتزلة بالفكر اليونانى فى هذه المسألة

بعد العرض السابق لرأى علماء المعتزلة الذين قالوا بـــ " شيئية المعدوم " والذى تبين منه مقصدهم بذلك ، نقول : إنه لا مجال لقول من قال: " إن فكرة العدم عند المعتزلة مقتبسة من فلسفة أفلاطون، وأرسطو، فى نفس الوقت : أخذوا عن أفلاطون فكرة المثل [١] بدون أن يقولوا بوجودها الحقيقى خارج الزمان ، فقط هذه المثل ساعدت على تكوين المذهب الوجودى المعتزلى ، وأخذوا عن أرسطو فكرة الهيولى [٢] وهى المادة الأولى للخلق ، والتى تكتسب صورتها النهائية مع الوجود " [٣] .

---

١ – المثل الأفلاطونية : تعنى أن المعانى الكلية موجودة وجوداً مستقلاً ، وتدعى أن وجودها هو الوجود الحقيقى ، وأن الموجودات المحسوسة ليست إلا أشباحاً وظلالاً لها . [انظر : فى تاريخ الفلسفة اليونانية ، د/ عوض الله جاد حجازى ، ود / محمد السيد نعيم ، ص ١٢٠ وما بعدها ، ط : دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، ط : الثانية] .

٢ – يذهب أرسطو إلى أن الأجســـام مركبة من مبدأين : هيولى ، وصورة . فالهيولى (كلمة معربة عن اليونانية) وهى مادة أولى غير معينة أصلاً ، وبها تشترك الأجسام فى كونها أجساماً . والصورة : هى المبدأ الذى يعين الهيولى ، ويعطيها ماهية خاصة ، ويجعلها شيئاً واحداً ، وهى ما نتعقله فى الأجسام . [انظر : فى تاريخ الفلسفة اليونانية ، ص ١٥٤] .

٣ – فلســـــــــفة المعـــــــــتزلة فلاسفة الإســـــــــلام الأسبقين للدكـــــــتور / ألبير نصرى نادر ، ص ١٤٦ ، ١٤٧.

كالشهرستانى[١] الذى أكدا أن المعتزلة اقتبست فكرة العدم من فلاسفة اليونان بقوله : " قال ابن سينا حكاية عن أرسطو طاليس : كل حادث عن عدم فإنه يسبقه إمكان الوجود ضرورة ، وإمكان الوجود ليس هو عدم محض ، بل هو أمر ما له صلاحية الوجود والعدم ، ولن يتصور ذلك إلا في مادة ، فكل حادث فإنه يسبقه مادة ثم تلك المادة المتقدمة لا تتصور إلا في زمان ؛ لأن قبل ومع لا يتحقق إلا في زمان ، والمعدوم قيل هو المعدوم مع ، وليس الإمكان قبل هو الذي يقارن الوجود ، فهو إذاً متقدم تقدما زمانيا ، والعالم لو كان حادثا عن عدم لتقدمه إمكان الوجود في مادة تقدما زمانياً ، فهو إما أن يتسلسل فهو باطل ، وإما أن يقف على حد لا يسبقه إمكان فلا يسبقه عدم ، فيكون واجبا بغيره ، وهو ما ذهبنا إليه، وهذه الشبهة هي التي أوقعت المعتزلة في اعتقاد كون المعدوم شيئا، وعن هذا قصروا الشيئية في الممكن وجوده لا المستحيل ثبوته" [٢] ، وبقوله بعد ذكره لرأى المعتزلة فى المعدوم : " ذلك أنهم سمعوا كلاماً من الفلاسفة وقرءوا شيئاً من كتبهم ، وقبل الوصول إلى كنه حقيقته مزجوه بعلم الكلام غير نضيج ؛ وذلك أنهم أخذوا من أصحاب الهيولى مذهبهم فيها فكسوه مسألة المعدوم"[٣] . وقوله – أيضاً– : "وقد عرفت من هذه المباحثة أن مذهب المعتزلة في المعدوم شي ء هو بعينه مذهب بعض الفلاسفة في أن

---

١ – سبق ترجمته .

٢ – نهاية الأقدام ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

٣ – المرجع السابق ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

الهيولى موجودة قبل وجود الصورة " [١] هكذا يذكر الشهرستانى أن مصدر فكرة المعدوم عند المعتزلة مقتبسة من الفلسفة اليونانية لا سيما فلسفة أرسطو .

والآمدى[٢] الذى قال : " ومثار الْجَهْل ومنشأ الخيال هَهُنَا لأهل الضلال فِي اعْتِقَاد كَون الْمَعْدُوم شَيْئا ، إِنَّمَا هُوَ من تطفلهم سلوك مَسْلَك الهيولانين [٣] ونسجهم على منوال الفلاسفة الإلهيين وظنهم أَن ذَلِك من اليقينيات " [٤] .

فقول المعتزلة بشيئية المعدوم كان من أجل حماية التنزيه والتوحيد (هذا مقصدهم بصرف النظر عن صواب هذا المسالة أو خطأها) ولم يهدفوا من وراء ذلك إلى القول بقدم العالم ، وكذلك لم يتأثروا بفلاسفة اليونان ، كما زعم هؤلاء ؛ لأن قول فلاسفة اليونان يناقض التوحيد عندهم . وقد عرفنا مقصدهم بـــ " شيئية المعدوم " فلا داع للقول بأن المعتزلة تأثروا بفلاسفة اليونان فى هذه المسألة، فشتان بين الموضعين: شيئية المعدوم عند المعتزلة ، ونظرية المثل ، والمادة والصورة عند فلاسفة اليونان .

---

١ – المرجع السابق ، ص ٩٩ .

٢ – سبق ترجمته .

٣ – الهيولاني هو المنسوب الى الهيولى ، تقول : العقل الهيولاني . [انظر : المعجم الفلسفي :ـــ ٢ / ٥٣٧] .

٤ – غاية المرام ، ص ٢٨١ .

فالمعتزلة لم يقولوا بمثل أفلاطون ، ولا بصورة أرسطو ، فاختلاف الأشياء عند المعتزلة سببه الأعراض، فالأعراض هي التي تشكل المادة ؛ وبهذا فتقسيم الوجود التام إلى مادة وصورة غير موجود عند المعتزلة ، فالمادة أوجدها الله كما هي ، والاختلاف الذي يمكن أنْ يَحْدُث فيها سببه اختلاف الأعراض ؛ ولهذا فالمادة التي بلا صورة غير موجودة إلا في ذهن أرسطو، فهذه المادة التي بلا صورة معدومة عند المعتزلة في الخارج ، وموجودة في ذهن أرسطو .

نعم ليس هناك شك من إطلاع المعتزلة على فلسفة اليونان وفهمهم إياها ، وإن كان ذالك تأسيسا لنقدها موضوعا ومنهجا مؤسسين بذلك نظرة جديدة في الوجود والمعرفة ، لم تكن إمتدادا للفكر الهيليني [١] ، وإن تأثرت بمفاهيم يونانية .

ففكرة المعدوم المعرى عن كل صفة ما عدا الذاتية ، وأن التميز بين الذوات فى حالة العدم يكون بصفة منتظرة لا بصفة حاصلة ، والتى قال بها ابن عياش تذكرنا بالهيولى التى قال بها أرسطو " وهى عنده المادة الخالية من كل صورة ، والتى يمكن أن تقبل كل صورة عند الوجود " [٢] ولكن مع الفارق ، فأرسطوا زعم أن هذه المادة الأولى قديمة ، أما المعتزلة فعرفنا سابقاً مقصدهم بقولهم ذاتية ، وأنهم

---

١ – الهيليني : مستمدة من كلمة هــِلين ، وهي الاسم العرقي الذي يطلقه اليونانيون على أنفسهم ، نسبة إلى جدهم الأسطوري هيلين Hellen .

٢ – فلسفة المعتزلة ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

يعنون بها : أنها معلومة ، ومخبر عنها ، كما أنه لا قديم عندهم سوى الله تعالى .

وكذلك فرقوا – تحت تأثير الفلسفة الأرسطية – بين الوجود والماهية . أى بين الشئ من حيث هو حقيقة معقولة يمكن أن تتحقق فى الخارج ، ويمكن ألا تتحقق ، وبين الشئ من حيث وجوده فى العالم الخارجى ، وقد قال أرسطو : إن تعريف الشئ بشرح ماهيته لا يقتضى وجوده ، إذ ماهية الشئ غير وجوده [١].

فالمعتزلة أخضعوا التراث اليوناني ، كما أخضعوا القرآن للعقل المحض وظلوا أوفياء لأسسهم الفكرية سواء اتفق النص الديني معها أم لا ، فهم يرفضون نصاً دينياً لا يقبله عقلهم ، بل يقومون بتأويله دعماً لمبادئهم الفلسفية ، وكانوا يقومون بهذا كفلاسفة مسلمين ، مؤمنين بالوحي ، واعتماداً على هذا صاغوا نظريتهم في الله ، والعالم.

---

١ – انظر : الأعيان الثابتة فى مذهب ابن عربى ، والمعدومات فى مذهب المعتزلة للدكتور / أبو العلا عفيفى ، ضمن الكتاب التذكارى محى الدين بن عربى فى الذكرى المئوية الثامنة لميلاده ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ط : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ودار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، والشكر له على ما أولى من نعم سابقة وأسدى ، نحمد سبحانه وهو الولي الحميد ، ونتوب إليه جل شأنه وهو التواب الرشيد .

بعد العرض السابق لفكر المعتزلة عن شيئية المعدوم ، ومدى تأثرهم بالفكر اليونانى ، توصلت إلى النتائج التالية :

أولاً : ذهب بعض علماء المعتزلة إلى أن المعدوم ليس بشئ ، بل هو نفى محض ، بينما ذهب جمهورهم إلى أن المعدوم شئ .

ثانياً : الذى حمل المعتزلة على القول بأن المعدوم شئ هو زعمهم أن الوجود زائد على حقيقة الذات ، ومنفك عنها ؛ ولذلك جوزوا كون الحقائق مقررة مع إنتفاء الوجود عنها ، فهم فرقوا بين الشئ من حيث هو حقيقة معقولة يمكن أن تتحقق فى الخارج ، ويمكن ألا تتحقق ، وبين الشىئ من حيث وجوده فى العالم الخارجى ، أى فرقوا بين الوجود والماهية .

ثالثاً : إن المقصود بقولهم المعدوم شئ وذات: إنه معلوم، ومخبر عنه ، فهوعندهم : المعقول الذى لم يتحقق وجوده ، فهم إذن لم يقولوا بقدم المعدوم ، وبالتالى قدم العالم كما إتهمهم البعض ، فإن أخص وصف الإلوهية عندم هو القدم .

رابعاً : لم يتأثر المعتزلة فى هذه المسألة بالفكر اليونانى ، حتى وإن كان هناك تماثل فى الأليات التى توصل بها كل منهما إلى مأربه .

المراجع والمصادر

** القرآن الكريم (جل من أنزله) .

١- أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي تحقيق أ. د / أحمد محمد المهدي، ط : دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط : الثانية ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م .

٢- أصول الدين لأبى منصور عبد القاهر البغدادى ، مطبعة الدولة باستانبول ، ط : الأولى ١٣٤٦هـ ١٩٢٨م .

٣- الأعلام للزركلي ، ط : دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر ٢٠٠٢م .

٤- الأعيان الثابتة فى مذهب ابن عربى ، والمعدومات فى مذهب المعتزلة للدكتور / أبو العلا عفيفى ، ضمن الكتاب التذكارى محى الدين بن عربى فى الذكرى المئوية الثامنة لميلاده ، ط : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ودار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .

٥- الانتصار والرد على ابن الروندى الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم لأبى الحسين الخياط ، تحقيق د / نيبرج ، ط : مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة ، ط : الأولى ١٣٤٤هـ ١٩٢٥م .

٦- تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ، ترجمة د / عبد الحليم النجار ، ط : دار المعارف .

٧- التبصير فى الدين للإسفراينى ، تحقيق / كمال يوسف الحوت ، ط : عالم الكتب ، بيروت ، ط : الأولى ١٩٨٣م .

٨- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط : الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤هـ .

٩- التذكرة فى أحكام الجواهر والأعراض للحسن بن متويه النجرانى المعتزلى، تحقيق د/ سامى نصر لطف ، ود/ فيصل بدير عون ، ط : دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة .

١٠- ترجيح أساليب القرآن لابن الوزير، ط: المعاهد بمصر ١٣٤٩هـ.

١١- رسائل ابن سبعين لأبى محمد عبد الحق بن سبعين ، تحقيق د / عبد الرحمن بدوى ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٢- الشامل فى أصول الدين لإمام الحرمين الجوينى ، تحقيق / على سامى النشار ، وفيصل بدير عون ، وسهير محمد مختار ، ط : منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٩م .

١٣- شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار تعليق أحمد بن الحسين بن أبى هاشم ، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان ، ط : مكتبة وهبة ، ط : الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م .

١٤- شرح المواقف للشريف الجرجانى ، عنى بتصحيحه / محمد بدر الدين النعسانى ، مطبعة السعادة بمصر ، ط : الأولى ١٣٢٥هـ١٩٠٧م .

١٥- طبقات المعتزلة لابن المرتضى ،تحقيق/ سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر ، ط : دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٣٨٠هـ ١٩٦١م .

١٦- الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون لأبى السعد الجشمى ، ضمن كتاب فضل الأعتزال وطبقات المعتزلة ، تحقيق / فؤاد سيد ، ط : الدار التونسية للنشر .

١٧- غاية المرام فى علم الكلام لسيف الدين الآمدى ، تحقيق / حسن محمود عبد اللطيف ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة .

١٨- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي، أبو منصور ، ط : دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط: الثانية ١٩٧٧م .

١٩- فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين للقاضى عبد الجبار ، ضمن كتاب فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة لأبى القاسم البلخى ، والقاضى عبد الجبار ، والحاكم الجشمى ، تحقيق / فؤاد سيد ، ط : الدار التونسية للنشر.

٢٠- فلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام الأسبقين للدكتور / ألبير نصرى نادر (الجزء الأول : التوحيد –الله –العالم) ، ط : دار نشر الثقافة بالاسكندرية .

٢١- فى تاريخ الفلسفة اليونانية ، د/ عوض الله جاد حجازى ود/ محمد السيد نعيم ، ط : دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، ط : الثانية.

٢٢- فى علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية فى أصول الدين " المعتزلة " للدكتور / أحمد محمود صبحى ، ط : دار النهضة العربية ، بيروت ، ط : الخامسة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٢٣- الكامل فى الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء لمختار بن محمود العجالى ، الشهير بتقى الدين النجرانى ، تحقيق د/السيد محمد الشاهد ، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

٢٤- الكشاف عن حقائق التنزيل لأبى القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، ط : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ .

٢٥- كشف المراد فى شرح تجريد الإعتقاد ، التصنيف لنصير الدين الطوسى ، والشرح لابن المطهر الحلى ، ط : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

٢٦- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لفخر الدين الرازى ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط : الأولى .

٢٧- المحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار ، تحقيق / عمر السيد عزمى ، ط : الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٢٨- المختصر فى أصول الدين للقاضى عبد الجبار ، ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد ، دراسة وتحقيق د / محمد عمارة ، ط : دار الشروق ، ط : الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

٢٩- المسائل فى الخلاف بين البصريين والبغداديين لأبى رشيد النيسابورى المعتزلى سعيد بن محمد بن سعيد ، تحقيق د/ معن زيادة ، ود/ رضوان السيد ، ط : معهد الانماء العربى ، ط : الأولى ١٩٧٩م .

٣٠- المعجم الفلسفي(بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية) الدكتور/ جميل صليبا ، ط : الشركة العالمية للكتاب ، بيروت١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

٣١- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، ط: مكتبة المثنى ، بيروت، وط : دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٣٢- مقالات الإسلاميين لأبى القاسم البلخى ، باب ذكر المعتزلة ، ضمن كتاب فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة لأبى القاسم البلخى ، والقاضى عبد الجبار ، والحاكم الجشمى ، تحقيق / فؤاد سـيد ، ط : الدار التونسية للنشر .

٣٣- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبى موسى الأشعري ، عنى بتصحيحه / هلموت ريتر ، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا) ، ط: الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

٣٤- المواقف لعضد الدين الإيجى ، ط : مكتبة المتنبى ، القاهرة .

٣٥- نهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني ، تحقيق / أحمد فريد المزيدي، ط : دار الكتب العلمية، بيروت ، ط: الأولى ١٤٢٥هـ .